

مجهودات رقمنة قطاع العدالة

بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع

*Efforts to digitize the justice sector**Between the requirements of modernity and the challenges of reality*مرزق عبد القادر^{*1}¹ جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: mr.aekdz@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/12/30

تاريخ الاستلام: 2023/12/22

ملخص:

نعالج من خلال هذه الورقة البحثية موضوعا يكتسي أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع ألا وهو نظام الرقمنة كآلية ونظام لإصلاح وتحسين جودة أداء وخدمات المرافق العمومية وخاصة مرفق العدالة.

حيث قامت الجزائر على إثر الثورة التكنولوجية التي عرفها العالم بداية من مطلع القرن الواحد والعشرين بإدخال إصلاحات كبيرة من خلال تبني نظام الرقمنة كآلية لتلك الإصلاحات التي مست كل قطاعات الدولة وخاصة قطاع العدالة. وقد شهد هذا الأخير جملة من الإصلاحات العميقة تهدف الى عصنة هذا القطاع طالت مختلف مجالاته التنظيمية والتشريعية والتقنية.

يهدف بحثنا الى الوقوف على واقع تلك المجهودات المبذولة في الجزائر لرقمنة قطاع العدالة وعصرنته، ومدى النتائج المحققة في هذا المجال، مع ابراز أهم التحديات والعقبات المطروحة والتي تعيق تلك المجهودات وتحول دون تحقيق الاهداف المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية: رقمنة؛ إدارة الكترونية؛ عدالة رقمية؛ عصنة العدالة.

* المؤلف المرسل

Abstract:

Through this research paper, we addressed a topic of great importance in the life of the individual and society, which is the digitization system as a mechanism and system for reforming and improving the quality of performance and services of public facilities, especially the justice facility.

Following the technological revolution that the world witnessed beginning at the beginning of the twenty-first century, Algeria introduced major reforms by adopting the digitization system as a mechanism for those reforms that affected all sectors of the state, especially the justice sector. The latter witnessed a number of profound reforms aimed at modernizing this sector, affecting its various regulatory, legislative and technical fields.

Our research aims to identify the reality of the efforts made in Algeria to digitize and modernize the justice sector, and the extent of the results achieved in this field, while highlighting the most important challenges and obstacles presented that hinder these efforts and prevent the achievement of the desired goals.

Keywords: digitization, electronic administration, digital justice, modernization of justice

مقدمة:

منذ مستهل القرن الواحد والعشرون عرف العالم ثورة تكنولوجية عظيمة تجسدت في وسائل الإعلام والاتصال ومختلف التكنولوجيات الحديثة وانتشار الشبكة العنكبوتية في كل مجالات الحياة الفردية والجماعية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في حياة الأفراد والمنظمات والدول.

سعت الجزائر على غرار جميع دول العالم، إلى الأخذ بناصية هذه التكنولوجيات والتعاطي مع هذه التطورات المتلاحقة بتطوير وعصرنة إدارتها العمومية في مختلف القطاعات، ولا شك أن قطاع العدالة يأتي في مقدمتها لما له من أهمية ودور بارز في حياة الأفراد والمجتمع على السواء.

ولقد بادرت الجزائر بإدخال إصلاحات عميقة مست قطاع العدالة من أجل الانتقال به من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية قصد تحقيق النقلة النوعية الطموحة

والمرجوة بحيث تكون ثمارها في مستوى تطلعات الجميع من المواطنين والقائمين والمتعاونين على ادارة هذا القطاع.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على أهمية تطبيق الرقمنة في قطاع العدالة والجهود المبذولة في هذا الاتجاه والوقوف على أهم النتائج المحققة في الواقع ثم إبراز أهم العقبات التي تعترض سبيلها.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح إشكالية بحثنا كالتالي:

مامفهوم نظام الرقمنة؟ وما هي المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع العدالة الجزائري؟
لمعالجة هذه الإشكالية يقتضي الأمر منا استخدام المنهج الوصفي التحليلي،
بحيث نستعمل المنهج الوصفي عند استعراض واقع المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع
العدالة في الجزائر، أما المنهج التحليلي عند مناقشة التشريعات المختلفة المتعلقة برقمنة
القطاع وتحليلها.

كما اقتضى الأمر منا تقسيم البحث إلى مبحثين اثنين، تناول المبحث الأول مفهوم
الرقمنة ومقتضياتها في لعصرنة قطاع العدالة، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى
المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر ونتائجها والتحديات المطروحة
أمامها.

المبحث الأول:

مفهوم الرقمنة والمجهودات المبذولة لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

نتناول في مبحثنا الاول هذا الجانب المفاهيمي للرقمنة بالتطرق الى تعريف الرقمنة
ومظاهرها ومقتضياتها(مطلب أول)، ثم نتطرق الى المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع
العدالة في الجزائر(مطلب ثاني).

المطلب الاول: مفهوم الرقمنة.

للاطلاع على جوانب مفهوم الرقمنة، نقوم بتعريفها أولا، ثم نستعرض

مظاهرها ومقتضياتها التي تقوم عليها. وفيما يلي توضيح ذلك:

الفرع الاول : تعريف الرقمنة (Digitization).

إن رقمنة الإدارة أو ما يعرف بالإدارة الالكترونية هو مصطلح حديث الاستعمال ظهر مؤخرا للتعبير من خلاله عن استخدام المعلوماتية وجميع وسائل الاتصال التكنولوجية في مختلف المؤسسات العمومية باستغلال شبكة الانترنت في انجاز وتنفيذ مختلف العمليات الإدارية¹.

كما ينصرف معنى الرقمنة إلى عملية استغلال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للوصول السريع لمرافق العدالة قصد تسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في الميدان القانوني والقضائي من محامين وقضاة وكتاب ضبط وغيرهم².

كما تعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات من صيغة مادية إلى صيغة رقمية بمعنى عملية التحول من النظام التقليدي الورقي إلى نظام إلكتروني يقوم على استخدام الوسائط الالكترونية في المعاملات الإدارية³.

من خلال ماسبق فإنه يقصد بالرقمنة تلك العمليات السريعة التي تستخدم فيها الوسائل الالكترونية من خلال الشبكة العنكبوتية من أجل الربط بين مختلف المصالح الداخلية للمؤسسة أو للقطاع.

الفرع الثاني: مظاهر رقمنة قطاع العدالة⁴.

¹- هدي العبد، "واقع وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر- قطاع العدالة نموذجاً"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد2، جامعة المسيلة، 2021، ص 1056.

²- نوال قحموص وأمال بن بريح، "فعاليه العدالة الرقمية كتنقية مجسدة في زمن الأوبئة-جائحة كورونا نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد02، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة1، 2022، ص101.

³- محمد فوزي إبراهيم وأحمد محمد البغدادى، "القضاء الرقبي والمحاكم الافتراضية"، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد02، كلية الحقوق جامعة بنها، مصر، 2022، ص145.

⁴- اعتدال عبد الباقي يوسف، "صناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية- دراسة تحليلية"، مجلة دراسة البصرة، ملحق خاص(02) العدد 44، 2022، ص284.

تتبدى الرقمنة في جملة من المظاهر تميزها عن غيرها نذكر منها:

- الانتقال من التوثيق الورقي التقليدي إلى التوثيق الإلكتروني.
- الاعتماد على الشبكة العنكبوتية قصد إرسال الوثائق الإلكترونية إلى الجهة المعنية.
- مباشرة الإجراءات القضائية باستخدام الحاسوب ومن خلال الشبكة العنكبوتية سواء ما تعلق بإجراءات رفع الدعوى، عقد الجلسات، سماع الشهود، مناقشة الأدلة...
- سرعة انجاز المعاملة القضائية وبالتالي البت في القضية، الأمر الذي يؤدي إلى اختصار الوقت والجهد.
- التقليل من نفقات المتعاملين.
- توثيق البيانات في سجل الكتروني محمي من طرف الهيئة المختصة.
- سرعة البت في القضايا والنطق بالأحكام والقرارات القضائية نظرا لسرعة العملية البرمجية ونظرا لتوفر كل المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالمسألة المعروضة أمام القضاة.

الفرع الثالث: مقتضيات رقمنة قطاع العدالة.

تقتضي عملية عصرنة العدالة جملة من المتطلبات الضرورية والتي لا يقوم الأمر إلا بتوافرها وذلك لضمان الولوج والانتقال بسلاسة وأمان الى عالم الرقمنة، وتتمثل تلك المتطلبات فيما يلي:

أولاً: متطلبات سياسية وإدارية وتشريعية¹:

- متطلبات سياسية: من خلال إرادة سياسية صادقة وهادفة وداعمة للتحويل نحو الإدارة الإلكترونية.

- متطلبات إدارية: تتمثل في وضع استراتيجية مستقلة تهدف إلى إصلاح إداري شامل.

¹-هدفي العيد، مرجع سابق، ص1059.

-متطلبات تشريعية: وذلك بسن أحكام قانونية نازمة لمرحلة التحول نحو إدارة الكترونية ناجحة.

ثانيا: متطلبات فنية وبشرية¹:

- متطلبات فنية: ضرورة توفر منظومة من الأجهزة والبيانات والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنية ومراكز معلومات، إضافة إلى إدارة وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال لضمان توفير بيانات نوعية وموثقة وكاملة، بشكل يتماشى مع أهداف القطاع.

- متطلبات بشرية: يستلزم الأمر توفر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على استخدام البيانات وتحليلها والخروج بقرارات مناسبة.

المطلب الثاني:المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر.

تستهدف المجهودات المبذولة لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر عدة مجالات تقتضيها عملية الرقمنة تتمثل في المجال التشريعي، والمجال التنظيمي، ثم المجال الفني التقني، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الاول: في المجال التشريعي.

أولا: إصدار مراسيم:

لقد كانت أولى خطوات إدخال إصلاحات على قاع العدالة في المجال القانوني، من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم 99-234 المؤرخ في 1999/10/19 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإصلاح العدالة²، ثم أعقب هذا المرسوم الرئاسي بعدة مراسيم تنفيذية نذكر منها

2- قيبش مختار وجيلالي بن عبو، "رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 26 عدد 07، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2022، ص300.

¹- المرسوم الرئاسي، رقم 99-234، المؤرخ في 1999/10/19، المتضمن احداث اللجنة الوطنية لاصلاح العدالة، ج ر ج رقم 74، الصادرة بتاريخ 1999/10/20، ص04.

المرسوم التنفيذي رقم 410-02 المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل¹،
والمرسوم التنفيذي رقم 411/02 المتعلق بإنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة
ومتابعته²، ليأتي بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 333-04، المتضمن تنظيم الإدارة
المركزية في وزارة العدل³، الملاحظ من خلال هذه المراسيم أنها تهدف إلى إنشاء مديريات
ولجان متخصصة بوزارة العدل في سبيل تطويرها وعصرنتها.

ثانيا: قوانين:

تم صدور عدة قوانين متعلقة بمجال استغلال تكنولوجيا المعلومات في سبيل عصنة
قطاع العدالة نذكر منها:

- القانون رقم 04-09 المتعلق بقواعد الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها⁴.
- القانون رقم 03-15 المتعلق بعصنة العدالة⁵، مما فتح المجال أمام استعمال
تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال القضاء، لهدف إرساء منظومة معلوماتية تسمح
بتقديم الخدمات القضائية في وقت وجيز ومعالجة المعطيات الشخصية إلكترونيا.
- القانون رقم 04-15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق
الإلكترونيين¹.

¹- المرسوم التنفيذي، رقم 410-02، المؤرخ في 2002/11/26، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل،
ج ر ج رقم 80، الصادرة بتاريخ 2002/12/04، ص 05.

²- المرسوم التنفيذي رقم 411-02، المؤرخ في 2002/11/26، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط إصلاح العدالة
ومتابعته، ج ر ج رقم 80، الصادرة بتاريخ 2002/12/04، ص 14.

³- المرسوم التنفيذي رقم 333-04، المؤرخ في 2004/10/24، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج
ر ج رقم 67، الصادرة بتاريخ 2004/10/24، ص 07.

⁴- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2009/04/05 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة
بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر ج رقم 47، الصادرة في 2009/08/16، ص 05.

⁵- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصنة العدالة، ج ر ج رقم 06، الصادرة في
2015/02/10، ص 04.

• القانون رقم 03-17 المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية²، وتمكين وكلاء الجمهورية لدى جميع المحاكم للقيام بالتصحيح الإداري في مجال عقود الحالة المدنية واستعمال الوسائل التكنولوجية.

• القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي³، والذي جاء داعما للقانون 03-15 سالف الذكر خاصة فيما يتعلق بالأمن القانوني المرتبط بالمعلومات.

الفرع الثاني: في المجال التنظيمي.

قامت وزارة العدل في المجال التنظيمي الهادف إلى عصنة قطاع العدالة باستحداث هيئة تتكفل بمسألة عصنة القطاع وهي المديرية العامة لعصنة العدالة والتي تتكون من مديرتين رئيسيتين، مديرية الاستشراف والتنظيم ومديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال⁴.

ولقد حققت المديرية العامة لعصنة العدالة جملة من النتائج حيث أخذت على عاتقها عصنة النظام القضائي من حيث التنظيم وتسييره الداخلي وعلاقاته بالمحيط الوطني والدولي، وهي في سبيل ذلك انيطت هذه المديرية العامة بما يلي⁵:

¹- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 01/02/2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ج رقم 06، الصادرة في 10/02/2015، ص 06.

⁴- القانون رقم 03-17 المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية، ج ر ج رقم 02، الصادرة في 11/01/17، ص 09.

⁵- القانون 07-18 المؤرخ في 10/06/2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر ج رقم 34 الصادرة بتاريخ 10/05/2018، ص 11.

¹- وزارة العدل، المديرية العامة لعصنة العدالة،، متاح على الرابط: <https://www.mjustice.dz/ar/dgmj/>

تاريخ الزيارة 27/09/2023، 11:30 سا

²- بوضياف اسمهان، بوضياف اسمهان، "عصنة قطاع العدالة في الجزائر" مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمارثليجي، الاغواط، عام 2022، ص 272.

- اقتراح الأعمال والوسائل لترقية وعصرنة العدالة ومتابعة انجاز ذلك.
- ضبط مقاييس الإجراءات والوثائق المستعملة في الجهات القضائية وفي الإدارة.
- ترقية استعمال الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الفرع الثالث: في المجال التقني.

لاشك أن إدخال التكنولوجيات الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة يتم بمراعاة خصوصية بعض المعطيات والمعلومات التي يضطلع مرفق العدالة بحفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو الأمر الذي المتحقق بواسطة الوسائل التقنية الحديثة الكفيلة بأمن المعلومات من خلال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة، وتتمثل في الشبكة القطاعية لوزارة العدل وأرضية خدمات الانترنت وفيما يلي توضيح ذلك¹:

أولاً: الشبكة القطاعية لوزارة العدل. وهي تلك الشبكة التي شرع العمل بها سنة 2006 كقاعدة تحتية قابلة للمتسع في التطبيقات المعلوماتية، المتميزة بالنوعية والإتقان إلى جانب الضمانات الضرورية للأمن المعلوماتي. تتشكل الشبكة القطاعية من شبكات داخلية على مستوى المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا، إضافة إلى المؤسسات العقابية وربطها ببعضها البعض وهي على درجة على من التحكم الجيد والسرعة في إدخال واسترجاع المعلومات، كما تعد هذه الشبكة قاعدة لنشر وتسيير التطبيقات المعلوماتية ومنها برنامج تسيير الملف القضائي، وتسيير شريحة المحبوسين، ونظام الأوامر بالقبض، ونظام الأرشفة القضائي، وقد حققت الشبكة القطاعية التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع خدمة للمواطن لحصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي والاطلاع على قواعد البيانات المنشأة من طرف قطاع العدالة.

ثانياً: انجاز أرضية خدمات الانترنت.

منذ عام 2003 تم تدعيم قطاع العدالة بممول ذي نوعية رفيعة لاستخدام

³- نفس المرجع السابق، ص 273.

الانترنت، وهو ما يسمح لكل المواطنين بالوصول إلى المعلومة كما يحقق أهداف الإدارة والهيئات القضائية والمؤسسات ذات الصلة ولذلك تم استحداث موقع الكتروني لوزارة العدل يسهر على تقديم معلومات قانونية عامة، كما يتضمن معلومات حول تنظيم القطاع وبرامجه ونشاطاته وتسمح بتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القانون.

ثالثا: إنشاء بوابة القانون الجزائري.

تتضمن هذه البوابة معلومات شاملة حول القانون الجزائري، إذ تضع بين يدي المختصين كل الوثائق المتعلقة بالتشريع والاجتهادات القضائية والمعاهدات الدولية¹.

المبحث الثاني:

النتائج المحققة لعصرنة قطاع العدالة والتحديات التي تعيقها في الجزائر.

نتطرق في هذا المبحث الى استعراض جملة النتائج المحققة في الواقع لعصرنة قطاع العدالة(مطلب أول)، كما نبرز أهم التحديات التي تواجه مسيرة رقمنة هذا القطاع وتعيقها(مطلب ثان).

المطلب الاول: النتائج المحققة لعصرنة قطاع العدالة.

لقد قطع قطاع العدالة أشواطاً معتبرة نحو الانتقال نحو العالم الرقمي، حيث تجسد ذلك في العديد من المشاريع الهادفة إلى الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، إذ سمحت تلك الجهود إلى إنجاز وتطوير سبل اتصال داخلي خاصة بقطاع العدالة، تربط الإدارة المركزية بكافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وكذا الهيئات

¹ -وزارة العدل، بوابة القانون الجزائري(بوابتك للحصول على المعلومات القانونية والقضائية)، تاريخ الزيارة 2023/09/27، 09:30 سا، متاح على الرابط:

<https://droit.mjjustice.dz/>

تحت الوصاية، كل ذلك يعد بمثابة بنية تحتية وقاعدة مادية ضرورية لاستغلال مختلف الأنظمة المعلوماتية المطورة من طرف كفاءات القطاع، الأمر الذي من شأنه أن تحققت من خلاله النتائج التالية¹:

الفرع الاول: تطوير أساليب الإدارة القضائية.

تتم عملية تطوير أساليب الادارة القضائية من خلال ما يلي:

- اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق الإدارية والقضائية وسجلات الحالة المدنية.
- إرسال الوثائق وتبادل المعلومات باستخدام البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع.
- آلية إرسال تقارير الخبرة ممضاة إلكترونيا وتبادل الوثائق بصفة إلكترونية بين الجهات القضائية والمصالح العلمية للضبطية القضائية.
- آلية إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني.

الفرع الثاني: تجسيد عدالة رقمية.

ومن أهم تلك العمليات في هذا السياق والتي أصبحت متاحة اليوم نذكر ما يلي:

- اعتماد تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي.
- تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا من خلال الانترنت.
- تمكين الجالية الجزائرية بالخارج من الحصول على شهادة الجنسية والقسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية. ممضاتين إلكترونيا عبر الممثلات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.
- إمكانية سحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية موقعة إلكترونيا عبرة

1- وزارة العدل، عصنة العدالة، متاح من خلال الرابط

<https://www.mjustice.dz/ar/modernization-2-2-2>:

تاريخ الزيارة 2023.09.27 على الساعة 10:00.

الانترنت بالنسبة للمحامين، مع إمكانية ذلك أيضا انطلاقا من المجالس القضائية دون التنقل إلى الجهة القضائية المصدرة لها.

- توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية.
- إنشاء أرضية النيابة الإلكترونية (e-nyaba) لتمكين الأشخاص من تقديم الشكاوي والعرائض أمام النيابة عن بعد.
- مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله مع إمكانية تتبع مآل القضايا والاطلاع على منطوق الحكم.

الفرع الثالث: اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الآلية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي.

- استحداث نظام معلوماتي موحد ومؤمن خاص بالقطاع.
- اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في تنظيم المحاكمات على الصعيد الوطني والدولي، مما سارع من وتيرة الإجراءات والفصل في القضايا.
- استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد لتنظيم جلسات العمل والمحاضرات والدورات التكوينية.
- اعتماد خدمتي الشبكات الإلكترونية والسوار الإلكترونية ونظام المحاكمات عن بعد يديرها قاض تساعد خلية تقنية¹.

الفرع الرابع: تدعيم الحقوق والحريات الفردية.

- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية وفقا لأحكام القانون 03-16 المتعلق بالبصمة الوراثية واستعمالها في الإجراءات القضائية لضمان الحماية القانونية للمعطيات الوراثية المحفوظة على مستواها.

1- بوضياف اسمهان، مرجع سابق، ص276.

- استحداث نظام معلوماتي بيومتري يقوم على خصائص البصمة البيومترية وقاعدة بيانات وطنية للمساهمة في مرونة وسرعة الإجراءات القضائية وتسهيل تسيير المؤسسات العقابية.

- استحداث نظام آلي يرمي إلى محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال.¹

المطلب الثاني: التحديات المطروحة أمام رقمنة قطاع العدالة.

تواجه عملية رقمنة قطاع العدالة جملة من التحديات المختلفة التي تعيقها مسيرتها تتمثل في تحديات فنية وتشريعية وبشرية وإدارية ومالية.

الفرع الأول: تحديات تقنية ومالية.

أ- تحديات تقنية:

- عدم توفر الوسائل التقنية الحديثة والكافية لتوسعة نطاق رقمنة قطاع العدالة.
- الحاجة إلى وجود وإلى تطوير البرمجيات والتطبيقات الرقمية الخاصة بمنظومة القطاع.
- الحاجة إلى توسعة ربط الهيئات القضائية إلكترونياً بينها وبين غيرها من جهات أعوان القضاء.
- مدى المحافظة على سرية المعلومات والبيانات وخصوصيتها خاصة في ظل انتشار جرائم القرصنة الإلكترونية، الأمر الذي يتطلب وجود نظام حماية إلكترونية فعال، مع تشديد العقوبات على مرتكبي هكذا جرائم.²

ب- تحديات مالية:

- ارتفاع تكاليف تجهيزات البنى التحتية التي تتطلبها عملية الرقمنة من توفير الأجهزة والبرمجيات والتطبيقات والبرامج والدورات التدريبية.

2- وزارة العدل، عصرنة العدالة، مرجع سابق.

1- محمد فوزي إبراهيم وأحمد محمد البغدادي، مرجع سابق، ص 159.

- ضعف الموارد المالية الموجهة لمشاريع عملية الرقمنة.
- ارتفاع تكاليف خدمات شبكات الانترنت بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع¹.

الفرع الثاني: تحديات تشريعية وادارية.

أ- تحديات تشريعية:

- بطء مواكبة التشريعات مع تطورات التحول الرقمي، الأمر الذي يتطلب دخلا تشريعيا بسن قوانين جديدة أو تحيين وتعديل التشريعات سارية المفعول.
- عدم تماشي تطبيق الرقمنة مع مبدأ علانية الجلسات بمناسبة انعقاد المحاكم الافتراضية، مما يتطلب تدخلا تشريعيا لإيجاد وسيلة لتحقيق مبدأ علانية جلسات المحاكم الافتراضية.
- ضعف مواكبة التطور التكنولوجي في المجال القانوني خاصة ما يتعلق منها بالإجراءات القضائية².

ب- تحديات ادارية.

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة.
- عدم مساهمة التنظيم الإداري لإدخال آلية الرقمنة.
- غياب الرؤية الاستراتيجية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التمسك بطرائق الإدارة التقليدية والميل الى مقاومة التغيير³.

الفرع الثالث: تحديات بشرية.

ويقصد بذلك مدى توفر الإطار البشري لمؤهل والكفاء حيث يرى الباحث LONG وهو باحث أمريكي في التنمية البشرية أن 10% فقط من مشاريع نظام المعلومات الفاشلة

2- نفس المرجع السابق، ص 236.

3- نفس المرجع السابق، ص 160.

1- خالد رجم وآخرون، "تحديات رقمنة الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية.

مجلد 02، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021، ص 235.

يعود إلى أسباب فنية وأن 90% يرجع إلى أسباب بشرية وإدارية، ومن بين العقبات التي يطرحها العنصر البشري نذكر ما يلي:

- ضعف تأهيل وتكوين العنصر البشري.
- قلة الوعي بأهمية الإدارة الإلكترونية.
- ضعف مهارات التعامل مع الأجهزة والبرمجيات¹ الإلكترونية.
- الأمية الإلكترونية لدى طيف كبير من الأفراد المتعاملين.

خاتمة:

كمحصلة لمحاور هذه المداخلة يمكن اعتبار أن رقمنة قطاع العدالة أمر فرضته الحاجة وسرعته الثورة الرقمية المتلاحقة التي شهدتها العالم وتعيشها الدولة بكل قطاعاتها، وخاصة قطاع العدالة من أجل تمكين المتقاضين والمتعاملين مع قطاع العدالة من استيفاء حقوقهم بكيفية تحوز رضاهم في إطار من الجودة والسرعة التي تقتضيها الحياة العصرية.

ولاشك أن الجرائر قد قطعت شوطا كبيرا في عصنة قطاع العدالة من خلال مختلف المنجزات الكبيرة التي قامت وتقوم بها في سبيل إصلاح هذا القطاع من خلال الانتقال به من النظام التقليدي إلى عالم الرقمنة، إلا أن الطريق ليس سالك والأمر لا يخلو من العديد من التحديات التي مازالت تعترض مسارها، غير أن الإرادة والعزيمة متوفرين لتذليل كل تلك العقبات لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في توفير خدمة فعالة بقليل من الجهد وفي زمن قياسي تسهلا للخدمة وتيسيرا على المواطن لتلبية مطالبه.

التوصيات:

- ضرورة تعزيز البنية القاعدية بتوفير كل مقتضيات عملية الرقمنة خاصة العنصر

البشري المؤهل.

- توسيع مجال تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتشمل الإدارة من جهة والمواطنين من جهة ثانية.
- سن المزيد مما تقتضيه عصرنة قطاع العدالة من تشريعات، وتخصيص تشريع مستقل يتعلق بنظام الرقمنة في قطاع العدالة.
- العمل على الرفع من تدفق شبكة الانترنت، نظرا لضعفها في بعض المناطق، من اجل مواكبتها لمتطلبات عملية الرقمنة.
- استمرار تكوين موظفي وقضاة القطاع للتحكم تكنولوجيا الاعلام الالي والتحكم في البيانات والمعلومات والقدرة على تحليلها، وكل ما من شأنه تعزيز رقمنة القطاع.
- تنظيم دورات تدريبية للمحامين، للتحكم في اجراءات التقاضي الاليكتروني، إضافة الى اصدار دليل اجرائي خاص بالمتقاضين يوضح اجراءات التقاضي الاليكتروني.
- الاستفادة من خبرات دول العالم الرائدة في مجال عصرنة المرافق العمومية خاصة ما يتعلق بقطاع العدالة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: قائمة المصادر.

أ- مراسيم رئاسية وتنفيذية:

- 1- المرسوم الرئاسي، رقم 99-234، المؤرخ في 19/10/1999، المتضمن احداث اللجنة الوطنية لاصلاح العدالة، ج رج رقم 74، الصادرة بتاريخ 20/10/1999.
- 2- المرسوم التنفيذي، رقم 02-410، المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة العدل، ج رج رقم 80، الصادرة بتاريخ 04/12/2002.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 02-411، المؤرخ في 26/11/2002، المتضمن إنشاء لجنة تنشيط اصلاح العدالة ومتابعته، ج رج رقم 80، الصادرة بتاريخ 04/12/2002.

- 4- المرسوم التنفيذي رقم 333-04، المؤرخ في 2004/10/24، المتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة العدل، ج ر ج رقم 67 الصادرة بتاريخ 2004/10/24.

ب- قوانين:

- 1- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 2009/04/05 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر ج رقم 47، الصادرة في 2009/08/16.
- 2- القانون رقم 03-15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بعصنة العدالة، ح ر ج رقم 06، الصادرة في 2015/02/10.
- 3- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 2015/02/01 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ج رقم 06، الصادرة في 2015/02/10.
- 4- القانون رقم 03-17 المعدل والمتمم للأمر رقم 20-70 والمتعلق بالحالة المدنية، ح ر ج رقم 02، الصادرة في 17/01/11.
- 5- القانون 07-18 المؤرخ في 2018/06/10 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر ج رقم 34 الصادرة بتاريخ 2018/05/10.

ثانيا: المراجع.

أ- مقالات علمية.

- 1- اعتدال عبد الباقي يوسف، "صناعة العدالة الرقمية من وجهة نظر قانونية- دراسة تحليلية"، مجلة دراسة البصرة، ملحق خاص (02) العدد 44، 2022.
- 2- بوضياف اسمهان، بوضياف اسمهان، "عصنة قطاع العدالة في الجزائر" مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 06، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، عام 2022.
- 3- هدي العبد، "واقع وتحديات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر- قطاع العدالة نموذجاً"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 2، جامعة المسيلة، 2021.

- 4- محمد فوزي إبراهيم وأحمد محمد البغدادى، "القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية"، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، العدد 02، كلية الحقوق جامعة بنها، مصر، 2022.
- 5- نوال قحموص وأمال بن بريح، "فعاليه العدالة الرقمية كتقنية مجسدة في زمن الأوبئة-جائحة كورونا نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33، العدد 02، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة 1، 2022.
- 6- قيبش مختار وجيلالي بن عبو، "رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، مجلد 26 عدد 07، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2022.
- 7- خالد رجم وآخرون، "تحديات رقمنة الادارة المحلية في الجزائر"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية. مجلد 02، العدد 06، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021.

ب-مواقع الكترونية:

- 1- وزارة العدل، بوابة القانون الجزائري(بوابتك للحصول على المعلومات القانونية والقضائية)، متاح على الرابط: <https://droit.mjustice.dz/>
- 2- وزارة العدل، عصرنة العدالة، متاح من خلال الرابط : <https://www.mjustice.dz/ar/modernization-2-2-2/>
- 3- وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة، متاح على الرابط: <https://www.mjustice.dz/ar/dgmj/>